

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد 64

فبراير 2026

صندوق النقد العربي

قائمة المحتويات

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية
- التغير الشهري في مؤشرات الأداء
- تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية
- مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية
- مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة
- إضاءات على أسواق المال

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية تراجعاً في نهاية شهر فبراير 2026 بنسبة 0.83 في المائة، نتيجة انخفاض أداء خمس بورصات عربية مدرجة في قاعدة البيانات، والتي تعد من البورصات ذات الوزن النسبي الأكبر في المؤشر، مقابل تحسن أداء تسع بورصات أخرى.

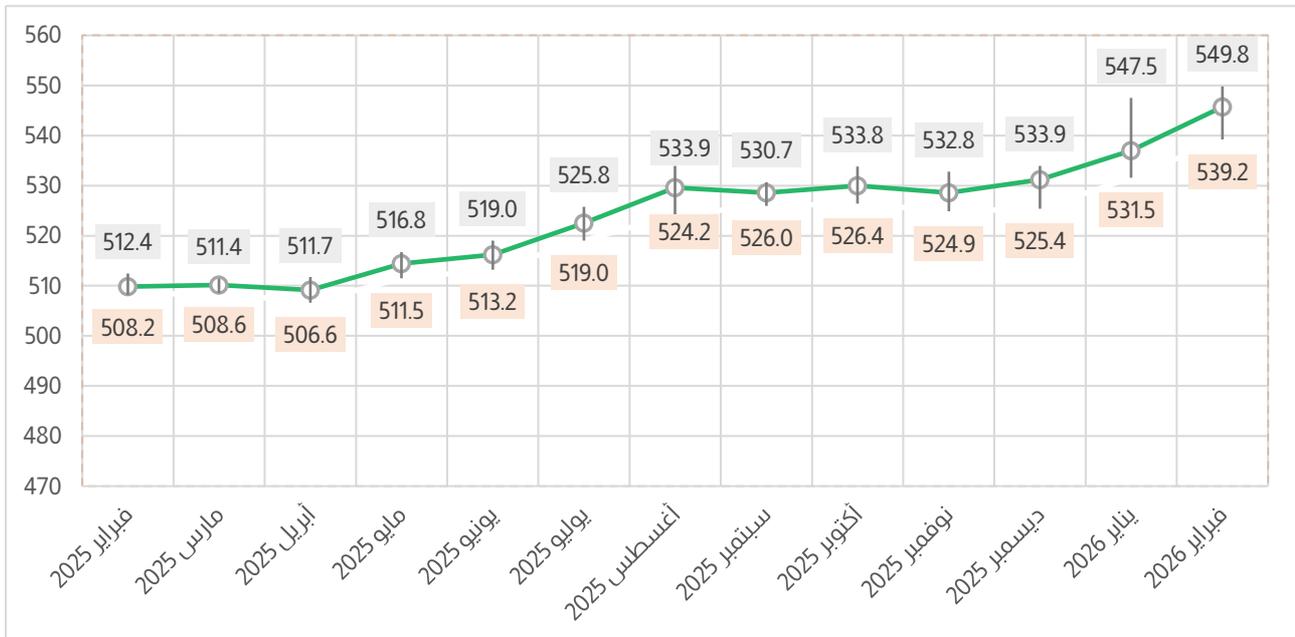
الأداء الإيجابي

- تصدرت بورصة مسقط قائمة الأسواق الأكثر ارتفاعاً، مسجلة نمواً بلغ نحو 16.79 في المائة، تلتها بورصة تونس بارتفاع قدره 5.72 في المائة. كما حققت بورصات مصر وعمان وأبوظبي ودبي ارتفاعاً بنحو 2.99 و1.92 و1.67 و1.06 في المائة، على التوالي.
- حققت بورصات العراق والبحرين والكويت مكاسب محدودة بلغت 1.00 و0.81 و0.08 في المائة، على التوالي.

الأداء السلبي

- شهدت بورصة دمشق انخفاضاً بنحو 1.84 في المائة، تلتها بورصة قطر بتراجع قدره 2.26 في المائة، ثم بورصة الدار البيضاء بنسبة 2.82 في المائة، وبورصة فلسطين بنحو 3.64 في المائة، فيما تصدرت السوق المالية السعودية الأسواق الأكثر تراجعاً بانخفاض بلغ نحو 5.91 في المائة.

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية



مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوةً على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. يتم ترجيح المؤشرات بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش (Paasche Index) والمتسلسل، والمحسوبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. كما يتم تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بشكل دوري، بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً ستة عشر سوقاً ماليةً عربيةً.

التغير الشهري في مؤشرات الأداء

التغير الشهري في مؤشرات أسواق المال العربية

حجم التداول 11.46%

قيمة التداول -0.50%

القيمة السوقية -2.34%

التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسواق المتقدمة

فوتسي 6.72%

نيكاي 10.37%

ستاندرد أند بورز -0.87%

ناسداك -3.38%

كالك 40 5.59%

مورجان ستانلي -6.14%

داو جونز 0.17%

التغير الشهري في مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة

امريكا اللاتينية 3.70%

أوروبا -1.52%

آسيا 6.15%

الدول العربية (مؤشر مركب) -2.45%

سجلت الأسواق المالية العربية خلال شهر فبراير 2026 أداءً متبايناً، تماشياً مع الاتجاه الذي شهدته الأسواق المالية المتقدمة والناشئة خلال نفس الفترة، حيث تفاعلت أسواق المال العربية مع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي انعكست بدرجات متفاوتة على أداء المؤشرات الرئيسية في عدد من البورصات العربية.

على الصعيد الداخلي، ساهم تحسن أداء عدد من الأسهم القيادية وارتفاع نشاط التداول في بعض القطاعات الرئيسية، ولا سيما قطاعات البنوك والخدمات المالية والطاقة والمواد الأساسية، في دعم مؤشرات عدد من البورصات العربية، خاصة في الأسواق التي تستحوذ فيها هذه القطاعات على وزن مرتفع ضمن المؤشرات الرئيسية مثل بورصات مسقط وأبوظبي ودبي ومصر. كما لعبت تحركات المحافظ الاستثمارية وإعادة تمركزها بين القطاعات المختلفة دوراً في تعزيز النشاط التداولي في بعض الأسواق، خصوصاً في ظل توجه المستثمرين نحو الأسهم القيادية ذات الرسملة السوقية المرتفعة. ويعكس هذا التباين في الأداء اختلاف الهياكل القطاعية للأسواق العربية ودرجة انكشافها على القطاعات المرتبطة بالطاقة والبنوك والمواد الأساسية، إضافةً إلى تفاوت وزن الشركات القيادية ضمن المؤشرات الرئيسية في كل سوق.

كما تأثر نشاط التداول في بعض الأسواق ببدء موسم الإفصاح عن النتائج المالية السنوية للشركات المدرجة لعام 2025، حيث شهد شهر فبراير 2026 إعلان عدد من الشركات القيادية عن نتائجها المالية، وهو ما انعكس على تحركات بعض الأسهم والقطاعات في عدد من البورصات العربية. وقد كان تأثير هذه النتائج متبايناً بين الأسواق والقطاعات؛ إذ ساهمت النتائج الإيجابية في دعم أسهم قطاع البنوك والخدمات المالية، وقطاع الطاقة والبتروكيماويات، وقطاع الاتصالات في عدد من الأسواق الخليجية، بينما شهدت بعض الأسهم في قطاعات العقارات والخدمات الاستهلاكية والصناعات تحركات أكثر تحفظاً في ظل تفاوت نتائج الشركات. ومع ذلك، ظل تأثير هذه النتائج جزئياً خلال الشهر نظراً لامتداد موسم الإفصاح في معظم الأسواق المالية العربية حتى نهاية الربع الأول من العام، الأمر الذي يجعل الأثر الكامل للنتائج السنوية يظهر بشكل أوضح مع اكتمال الإفصاحات المالية في الأشهر اللاحقة.

في المقابل، شهدت بعض الأسواق العربية ضغوطاً على مؤشرات أدائها نتيجة تراجع أداء عدد من القطاعات القيادية، خاصة في الأسواق التي تتسم بتركيز مرتفع للرسملة السوقية في عدد محدود من الشركات الكبرى. ويبرز ذلك بشكل أوضح في السوق المالية السعودية التي يهيمن عليها قطاعا المواد الأساسية والبنوك، إضافةً إلى بورصة قطر التي يستحوذ فيها قطاع البنوك والخدمات المالية على وزن كبير ضمن المؤشر، وكذلك بورصة الدار البيضاء التي يقودها قطاعا البنوك والاتصالات، كما أن تركيز الرسملة السوقية في عدد محدود من الشركات القيادية في بعض الأسواق المالية الخليجية يجعل المؤشرات أكثر حساسية لتحركات هذه الأسهم مقارنةً بالأسواق الأكثر تنوعاً قطاعياً.

أما على الصعيد الخارجي، فقد تأثرت الأسواق المالية العربية بمجموعة من التطورات الاقتصادية والمالية العالمية خلال شهر فبراير 2026، حيث شهدت البيئة التجارية الدولية بعض التوترات المرتبطة بالسياسات الجمركية الأمريكية والمسارات التفاوضية التجارية، إلا أن تأثيرها المباشر على الأسواق المالية ظل محدوداً نسبياً مع تركيز المستثمرين بشكل أكبر على البيانات الاقتصادية ومسار السياسة النقدية العالمية. كما ساهمت تحركات أسعار النفط، التي اتسمت بالارتفاع الطفيف خلال الشهر، في دعم معنويات المستثمرين في بعض الأسواق العربية، خاصة في الدول المصدرة للطاقة، نظراً لارتباط هذه الأسواق بقطاعات الطاقة والبتروكيماويات وتأثير أسعار النفط على توقعات الإيرادات الحكومية والنشاط الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، أسهم استمرار النهج الحذر

للسياسة النقدية العالمية، مع إبقاء عدد من البنوك المركزية الرئيسية أسعار الفائدة دون تغيير، في الحفاظ على قدر من الاستقرار في توقعات المستثمرين وتدفقات رؤوس الأموال. وبوجه عام، يعكس أداء الأسواق المالية العربية خلال شهر فبراير 2026 تفاعلها مع مزيج من العوامل المحلية والاقتصادية العالمية، مع استمرار تأثير القطاعات القيادية وتدفقات السيولة في تحديد اتجاهات المؤشرات في المدى القصير.

في هذا الإطار، سجلت تسع بورصات عربية تحسناً خلال نفس الفترة، مدعومةً بتحسّن مؤشرات قطاعات البنوك والخدمات المالية والطاقة والمواد الأساسية، مما أسهم في تعزيز القيمة السوقية في عدد من هذه البورصات، ولا سيما في الأسواق التي تستحوذ فيها هذه القطاعات على وزن مرتفع ضمن المؤشرات الرئيسية مثل بورصات مسقط وأبوظبي ودبي ومصر.

في المقابل، شهدت خمس بورصات عربية انخفاضاً في مؤشراتها نتيجة تراجع عدد من المؤشرات القطاعية، ومنها قطاع المواد الأساسية والطاقة والاتصالات والخدمات المالية، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المؤشرات الرئيسية وتراجع مستويات السيولة في بعض الأسواق المالية. ويبرز هذا الأثر بشكل أوضح في الأسواق التي تتسم بارتفاع وزن الأسهم القيادية ضمن قطاعات محددة، مثل السوق المالية السعودية التي يهيمن عليها قطاعا المواد الأساسية والبنوك، وبورصة قطر ذات الوزن المرتفع لقطاع البنوك والخدمات المالية، إضافةً إلى بورصة الدار البيضاء التي يقودها قطاعا البنوك والاتصالات.

كان أداء الأسواق المالية العربية خلال شهر فبراير 2026 منسجماً بشكل عام مع اتجاهات الأسواق المالية المتقدمة والناشئة، التي حققت بدورها أداءً متبايناً خلال نفس الفترة. في هذا السياق، سجلت مؤشرات "نيكاي" و"فوتسي" و"كاك 40" و"داو جونز" ارتفاعاً بنحو 10.37 و6.72 و5.59 و0.17 في المائة، على التوالي على أساس شهري، فيما شهدت مؤشرات "ستاندرد أند بورز 500" و"ناسداك" و"مورغان ستانلي" تراجعاً بنحو 0.87 و3.38 و6.14 في المائة، على التوالي.

في الولايات المتحدة الأمريكية، ساهمت قطاعات الطاقة والمرافق والمواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الأساسية في دعم أداء مؤشرات الأسواق، بينما سجلت قطاعات تكنولوجيا المعلومات والسلع الكمالية وخدمات الاتصالات بعض التراجع خلال نفس الفترة.

أما في أوروبا، فقد ارتفعت المؤشرات الرئيسية مدفوعةً بتحسّن أداء قطاعات الطاقة والبنوك والصناعات، فيما شهدت قطاعات التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية الدورية تراجعاً في عدد من البورصات الأوروبية.

وفي السياق ذاته، شهدت الأسواق المالية الناشئة اتجاهاً مشابهاً لأداء الأسواق المتقدمة والعربية خلال نفس الفترة، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI) بنسبة 6.15 في المائة في آسيا، وبنسبة 3.70 في المائة في أمريكا اللاتينية، بينما شهد تراجعاً بنحو 1.52 في المائة في أوروبا و2.45 في المائة في المنطقة العربية. وسُجلت المكاسب في أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا بدعم من تحسّن أداء أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات في الأسواق الآسيوية، إلى جانب الأسهم المرتبطة بالطاقة والمواد الأولية والقطاع المالي في أسواق أمريكا اللاتينية وبعض الأسواق الأوروبية.

أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على أداء الأسواق المالية المتقدمة والعربية

شهدت العلاقات التجارية الدولية تطورات جوهرية على صعيد السياسات الجمركية والمسارات التفاوضية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال شهر فبراير 2026، حيث قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية لا يمنح السلطة التنفيذية صلاحية فرض الرسوم الجمركية محل النزاع، وهو ما أدى إلى إسقاط الأساس القانوني لعدد من الرسوم الجمركية التي كانت مفروضة بموجب هذا القانون على الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية. وفي أعقاب ذلك، أعلنت الإدارة الأمريكية عن فرض رسم إضافي مؤقت عالمي بنحو 10 في المائة لمدة 150 يوماً اعتباراً من 24 فبراير 2026.

فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لم يشهد شهر فبراير 2026 اتفاقاً تفاوضياً نهائياً جديداً، بل استمر العمل بالإطار الذي أُعلن عنه في نوفمبر 2025، والذي أبقى رسوماً متبادلة قائمة بنحو 10 في المائة مع تعليق الرسوم الأعلى حتى نوفمبر 2026. بناءً على ذلك، ظل المسار التجاري بين الدولتين محكوماً بحالة تهدئة نسبية دون معالجة نهائية للرسوم المختلف عليها، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والسياسات الصناعية.

كما شهد شهر فبراير 2026 تقدماً في المسارات التجارية الثنائية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم توقيع اتفاق التجارة المتبادلة مع تايوان، والذي التزمت فيه بخفض أو إلغاء الرسوم على نحو 99 في المائة من الواردات الأمريكية المشمولة بالاتفاق.

وعلى صعيد الأسواق المالية، كان تأثير هذه التطورات التجارية خلال شهر فبراير 2026 محدوداً نسبياً، حيث حافظت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة على استقرار نسبي مع تركيز المستثمرين على البيانات الاقتصادية ومسار السياسة النقدية. كما بقيت تدفقات الاستثمار نحو بعض الأسواق الناشئة مدعومة بتوقعات إعادة توزيع سلاسل الإمداد العالمية. أما في الأسواق المالية العربية، فقد ظل التأثير المباشر للتوترات التجارية محدوداً، حيث استمر أداء الأسواق مدعوماً بعوامل محلية مثل استقرار السياسات النقدية وتحسن مستويات السيولة وتحسن أسعار النفط نسبياً خلال الشهر.

أثر أسعار النفط على الأسواق المالية

شهدت أسعار النفط تحركات محدودة خلال شهر فبراير 2026 وفقاً لبيانات الإغلاق في نهاية الشهر، حيث سجل خام برنت ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.1 في المائة مقارنة بمستويات نهاية شهر يناير 2026، في حين تراجع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 0.3 في المائة خلال الفترة نفسها. كما ارتفع سعر الخام الخفيف المتداول في السوق الأمريكية بنحو 3.3 في المائة، في انعكاس لحالة التذبذب النسبي في الأسواق النفطية خلال الشهر.

ويعزى هذا الأداء المتباين لأسعار النفط إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في السوق النفطية العالمية، من أبرزها استمرار حالة الترقب بشأن توازن العرض والطلب العالميين خلال عام 2026، إلى جانب التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وما يرتبط بها من ارتفاع، علاوةً على المخاطر في أسواق الطاقة. كما ساهمت المخاوف المتعلقة باحتمالات تعطل بعض مسارات الإمداد العالمية في دعم الأسعار، في حين استمرت التوقعات بزيادة الإنتاج من بعض الدول المنتجة من خارج تحالف أوبك+، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا، في الحد من وتيرة ارتفاع الأسعار.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

انعكست التحركات المحدودة في أسعار النفط خلال شهر فبراير 2026 على أداء الأسواق المالية العربية بدرجات متفاوتة، بحسب درجة ارتباط هذه الأسواق بقطاع الطاقة. في أسواق الدول المصدرة للنفط، ساهم استقرار الأسعار نسبياً في دعم معنويات المستثمرين والحفاظ على قدر من الاستقرار في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات، وعزز التوقعات المرتبطة بالإيرادات الحكومية والإنفاق العام، وهو ما انعكس إيجاباً على بعض البورصات مثل مسقط وأبوظبي والسوق المالية السعودية. في المقابل، كان تأثير أسعار النفط أقل وضوحاً في الأسواق العربية الأقل ارتباطاً بقطاع الطاقة، حيث ظل أداء المؤشرات فيها مرتبطاً بدرجة أكبر بعوامل داخلية مثل نتائج الشركات ومستويات السيولة.

أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية

شهد شهر فبراير 2026 استمرار حالة الحذر في توجهات السياسة النقدية العالمية، حيث قامت البنوك المركزية الرئيسية بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبط بمسار التضخم والنمو الاقتصادي العالمي. في هذا السياق، قرر البنك المركزي الأوروبي تثبيت أسعار الفائدة الرئيسية، حيث بقي سعر تسهيلات الإيداع عند 2.00 في المائة وسعر إعادة التمويل عند 2.15 في المائة. كما أبقى بنك إنجلترا، في اجتماعه في شهر فبراير 2026، سعر الفائدة الأساسي عند مستوى 3.75 في المائة، رغم تصويت عدد من أعضاء لجنة السياسة النقدية لصالح خفض. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، استمر النطاق المستهدف للفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي عند 3.50-3.75 في المائة، بعد قرار التثبيت الصادر في نهاية شهر يناير 2026، بما يعكس استمرار نهج الحذر في السياسة النقدية.

في المقابل، شهدت بعض الاقتصادات الناشئة تعديلات محدودة على أسعار الفائدة خلال شهر فبراير 2026، حيث خفض البنك المركزي الروسي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 0.5 نقطة مئوية، ليصل إلى 15.50 في المائة، كما قرر البنك المركزي المصري خفض سعري الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى 19.0 في المائة و20.0 في المائة، على الترتيب. وعلى مستوى الدول العربية الأخرى، استمرت عدة بنوك مركزية، وخاصة في الدول المرتبطة عملاتها بالدولار الأمريكي، في الحفاظ على مستويات الفائدة القائمة، بما يعكس أولوية الاستقرار النقدي والحفاظ على اتساق السياسات المحلية مع التطورات النقدية العالمية.

وانعكس هذا المشهد النقدي على الأسواق المالية من خلال دعم حالة الاستقرار النسبي في تقييمات المستثمرين، ولا سيما في ظل غياب تحركات حادة ومفاجئة في أسعار الفائدة الرئيسية. كما ساعدت استمرارية المسار النقدي الحذر في الحد من تقلبات التوقعات، ودعمت البيئة الاستثمارية في عدد من الأسواق، بما في ذلك الأسواق المالية العربية، وخاصة في القطاعات الأكثر حساسية لتكاليف التمويل مثل البنوك والخدمات المالية والعقارات. وبذلك، استمرت السياسة النقدية العالمية خلال فبراير 2026 في تشكيل عامل رئيسي مؤثر في أداء الأسواق المالية وتدفقات رؤوس الأموال.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

يوضح الجدول أدناه تحركات أسعار الفائدة لبعض البنوك المركزية العالمية والعربية في نهاية شهر فبراير 2026.

الدولة	نسبة الفائدة السابقة قبل شهر فبراير 2026 (%)	نسبة الفائدة نهاية شهر فبراير 2026 (%)	تغير الفائدة نهاية شهر فبراير 2026 (نقطة مئوية)
اليابان	0.75	0.75	0
المغرب	2.5	2.5	0
العراق	5.5	5.5	0
الأرجنتين	29	29	0
منطقة اليورو	2.15	2.15	0
الصين	3	3	0
الولايات المتحدة الأمريكية	3.75	3.75	0
الهند	5.25	5.25	0
قطر	4.35	4.35	0
الكويت	3.5	3.5	0
المملكة المتحدة	3.75	3.75	0
السعودية	4.25	4.25	0
البحرين	4.5	4.5	0
عُمان	4.25	4.25	0
الأردن	6	6	0
الإمارات	3.65	3.65	0
تركيا	37	37	0
روسيا	16	15.5	-0.5
مصر	20	19	-1

المصدر: البنوك المركزية العالمية والعربية.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

شهدت مؤشرات الأسواق المالية العربية الرئيسية أداءً متبايناً خلال شهر فبراير 2026، متماشياً مع أداء الأسواق المالية المتقدمة والناشئة. في هذا الإطار، تصدرت بورصة مسقط قائمة الأسواق الأكثر ارتفاعاً مسجلة نمواً بلغ نحو 16.79 في المائة، ويعكس هذا الأداء تحسن معنويات المستثمرين وزيادة السيولة الاستثمارية، إضافةً إلى المكاسب التي سجلها القطاع المالي بصفته الأكبر وزناً في المؤشر، إلى جانب تحسن أداء القطاعين الصناعي والخدمي، تلتها بورصة تونس بارتفاع قدره 5.72 في المائة. كما سجلت البورصات المصرية وعمّان وأبوظبي ودبي ارتفاعاً بنحو 2.99 و1.92 و1.67 و1.06 في المائة، على التوالي، فيما حققت بورصات العراق والبحرين والكويت مكاسب محدودة بلغت 1.00 و0.81 و0.08 في المائة، على التوالي.

في المقابل، شهدت بعض الأسواق المالية تراجعاً خلال نفس الشهر، حيث سجلت بورصة دمشق انخفاضاً بنحو 1.84 في المائة، تلتها بورصة قطر بتراجع قدره 2.26 في المائة، ثم بورصة الدار البيضاء بنسبة 2.82 في المائة، وبورصة فلسطين بنحو 3.64 في المائة، فيما تصدرت السوق المالية السعودية قائمة الأسواق الأكثر تراجعاً بانخفاض بلغ نحو 5.91 في المائة.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

السوق المالية	المؤشر	نهاية شهر يناير 2026	نهاية شهر فبراير 2026	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة مسقط	MSX30	6,330.27	7,393.37	16.79
بورصة تونس	TUNINDEX	14,353.47	15,174.64	5.72
البورصة المصرية	EGX30	47,785.93	49,212.83	2.99
بورصة عمّان	ASE100	3,531.10	3,598.78	1.92
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	FADGI	10,281.76	10,453.88	1.67
سوق دبي المالي	DFMGI	6,435.36	6,503.50	1.06
سوق العراق للأوراق المالية	ISX60	953.94	963.44	1.00
بورصة البحرين	BHBX	2,044.09	2,060.72	0.81
بورصة الكويت	BK	8565.58	8572.31	0.08
سوق دمشق للأوراق المالية	DWX	138,464.44	135,910.07	-1.84
بورصة قطر	QE	11,310.38	11,055.18	-2.26
بورصة الدار البيضاء	MASI	18,666.95	18,140.55	-2.82
بورصة فلسطين	ALQUDS	630.09	607.14	-3.64
السوق المالية السعودية	TASI	11,382.08	10,709.04	-5.91

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار أمريكي)

تراجعت المكاسب المحققة بخصوص القيمة السوقية لأسواق المال العربية مجتمعة خلال شهر فبراير 2026 مقارنةً بالشهر السابق، حيث انخفضت بنحو 2.34 في المائة لتبلغ نحو 4.32 تريليون دولار أمريكي مقارنة بنحو 4.43 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر يناير 2026، أي ما يعادل انخفاضاً يقارب 103.40 مليار دولار أمريكي. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع القيمة السوقية في عدد من البورصات ذات الوزن النسبي الأكبر من حيث القيمة السوقية، خاصة السوق المالية السعودية وبورصة قطر وبورصة الدار البيضاء، رغم تسجيل عدد من الأسواق المالية الأخرى لمكاسب متفاوتة خلال نفس الفترة. وفي هذا السياق، شهدت عشر بورصات عربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية مقابل تراجع في خمس بورصات أخرى.

تصدرت بورصة مسقط البورصات العربية من حيث الارتفاع في القيمة السوقية خلال شهر فبراير 2026 بنسبة بلغت نحو 8.27 في المائة، تلتها بورصة بيروت بنسبة 7.23 في المائة، ثم بورصة تونس بنسبة 6.56 في المائة. كما شهدت بورصات عمّان ومصر ودبي والعراق ارتفاعاً تراوح بين 3.17 و1.29 في المائة، في حين سجلت بورصات البحرين وأبوظبي والكويت مكاسب محدودة بلغت 0.81 و0.10 و0.09 في المائة، على التوالي.

في المقابل، سجلت بعض الأسواق المالية تراجعاً في قيمتها السوقية خلال الشهر، حيث انخفضت في سوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 1.80 في المائة، تلتها بورصة الدار البيضاء بنسبة 2.51 في المائة، ثم بورصة قطر بنسبة 2.59 في المائة، فيما تراجعت بورصة فلسطين بنسبة 3.05 في المائة، في حين تصدرت السوق المالية السعودية قائمة الأسواق الأكثر انخفاضاً في القيمة السوقية بتراجع بلغ نحو 4.46 في المائة.

وفيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري للقيمة السوقية الإجمالية، فقد شهدت السوق المالية السعودية أعلى تراجع في التغير الكلي، حيث بلغت نسبة مساهمتها نحو 2.57 نقطة مئوية من إجمالي التراجع المسجل خلال شهر فبراير 2026، نتيجة انخفاض القيمة السوقية لعدد من الشركات القيادية في السوق، في ظل الأداء السلبي لعدد من القطاعات المدرجة، ولا سيما قطاع المواد الأساسية وقطاع البنوك وقطاع الطاقة، إلى جانب تراجع قطاعات أخرى مثل تطوير العقارات والاتصالات والخدمات الاستهلاكية بنسب متفاوتة، الأمر الذي انعكس على أداء المؤشر العام للسوق الذي تراجع بنحو 5.91 في المائة. في المقابل، سجلت بورصة مسقط أكبر مساهمة إيجابية في الحد من التراجع في القيمة السوقية للأسواق العربية، حيث بلغت مساهمتها نحو 0.16 نقطة مئوية، مدعومة بتحسين نشاط التداول وارتفاع أداء الأسهم القيادية، ولا سيما في القطاع المالي الذي يمثل الوزن الأكبر في المؤشر، إضافةً إلى مكاسب سجلها قطاعا الصناعة والخدمات، تلتها سوق دبي المالي بمساهمة إيجابية بلغت نحو 0.10 نقطة مئوية، ثم البورصة المصرية بنحو 0.04 نقطة مئوية، إلى جانب مساهمات إيجابية محدودة من بورصات بيروت وعمّان وتونس.

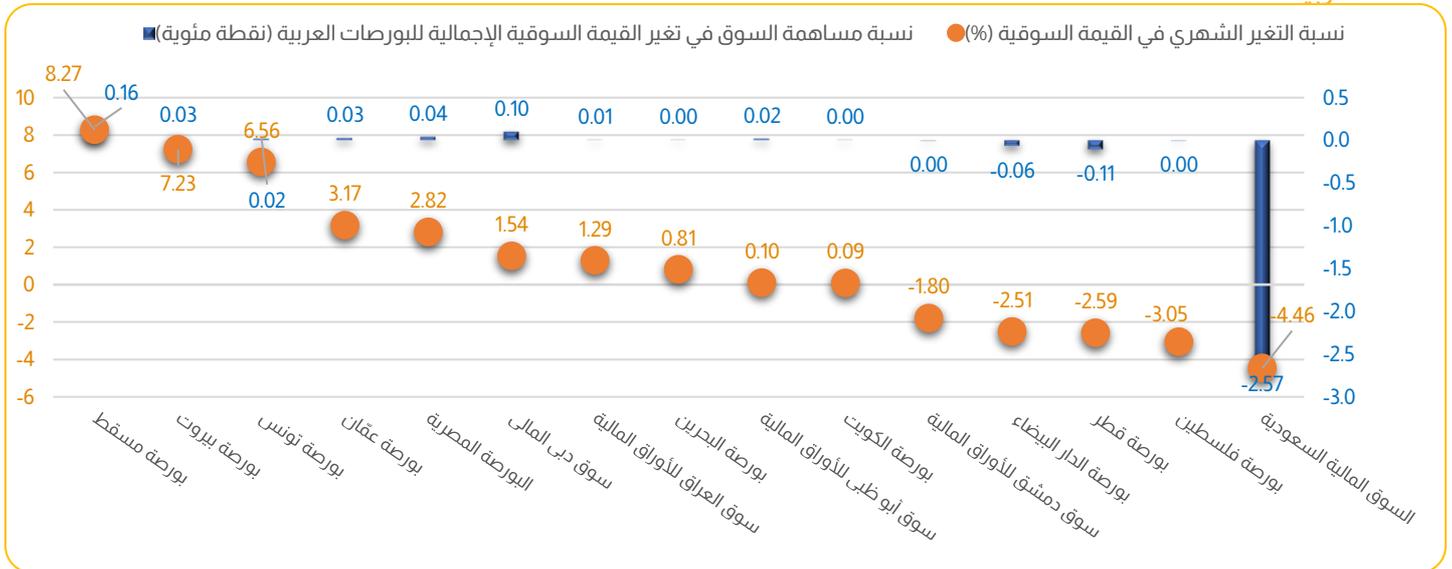
يشير هذا التراجع في القيمة السوقية للأسواق المالية العربية خلال شهر فبراير 2026 إلى حساسية عدد من الأسواق ذات الوزن النسبي الأكبر تجاه تحركات الأسهم القيادية، حيث إن التغيرات المحدودة في أداء الشركات الكبرى المدرجة يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على القيمة السوقية الإجمالية للأسواق العربية. كما يعكس هذا التطور الطبيعة المركزة للرسملة السوقية في عدد من الأسواق المالية، وخاصة في الأسواق الخليجية التي تستحوذ فيها قطاعات مثل الطاقة والبنوك والمواد الأساسية على حصة كبيرة من القيمة السوقية. في المقابل، تشير المكاسب المسجلة في بعض الأسواق المالية الأصغر نسبياً إلى استمرار وجود فرص استثمارية متفاوتة داخل المنطقة العربية، مدفوعة بعوامل محلية مثل تحسن توقعات أرباح الشركات أو زيادة نشاط المستثمرين المحليين، وهو ما يساهم في تخفيف أثر التراجعات المسجلة في الأسواق الأكبر حجماً على الأداء الكلي للأسواق المالية العربية.

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر يناير 2026	نهاية شهر فبراير 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة مسقط	87,085,720,352	94,287,957,710	0.16	8.27
بورصة بيروت	17,667,872,127	18,944,925,012	0.03	7.23
بورصة تونس	12,988,451,168	13,840,231,817	0.02	6.56
بورصة عمان	36,996,057,115	38,168,906,919	0.03	3.17
البورصة المصرية	66,883,842,373	68,766,639,993	0.04	2.82
سوق دبي المالي	289,332,673,279	293,785,977,206	0.10	1.54
سوق العراق للأوراق المالية	18,936,631,369	19,181,504,174	0.01	1.29
بورصة البحرين	21,033,865,424	21,204,967,841	0.00	0.81
سوق أبوظبي للأوراق المالية	853,380,425,991	854,225,126,357	0.02	0.10
بورصة الكويت	167,281,916,864	167,424,786,198	0.00	0.09
سوق دمشق للأوراق المالية	2,258,565,077	2,218,013,068	0.00	-1.80
بورصة الدار البيضاء	113,802,314,371	110,947,479,333	-0.06	-2.51
بورصة قطر	185,620,366,076	180,819,227,044	-0.11	-2.59
بورصة فلسطين	5,009,186,830	4,856,254,514	0.00	-3.05
السوق المالية السعودية	2,550,018,566,176	2,436,221,105,843	-2.57	-4.46
المعدل العام للقيمة السوقية	4,428,296,454,592	4,324,893,103,028		-2.34

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية للبورصات العربية



مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

شهدت قيمة تداولات أسواق المال العربية تراجعاً طفيفاً خلال شهر فبراير 2026، حيث انخفضت بنحو 0.50 في المائة لتبلغ نحو 85.66 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر فبراير 2026، مقارنةً بنحو 86.09 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر يناير 2026، أي ما يعادل انخفاضاً يقارب 433.7 مليون دولار أمريكي. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع مستويات التداول في عدد من البورصات العربية ذات الوزن النسبي الأكبر في إجمالي التداولات، خاصة السوق المالية السعودية وبورصات الكويت ولبنان والبحرين، رغم تسجيل عدد من الأسواق الأخرى لزيادات ملحوظة في نشاط التداول خلال نفس الفترة. في هذا السياق، سجلت تسع بورصات عربية ارتفاعاً في قيمة التداولات مقابل تراجع في ست بورصات أخرى.

تصدرت بورصة مسقط البورصات العربية من حيث الارتفاع في قيمة التداولات خلال شهر فبراير 2026 بنسبة بلغت نحو 54.73 في المائة، تلتها سوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 39.42 في المائة، ثم سوق دبي المالي بنسبة 30.76 في المائة. كما شهدت بورصة عمّان وسوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعاً بنحو 19.93 و17.03 في المائة، على التوالي، في حين سجلت بورصات العراق وقطر وتونس ومصر زيادات تراوحت بين 4.96 و1.09 في المائة.

في المقابل، سجلت بعض الأسواق تراجعاً في قيمة التداولات خلال شهر فبراير 2026، حيث انخفضت التداولات في بورصة الدار البيضاء بنسبة 1.85 في المائة، تلتها السوق المالية السعودية بنسبة 12.87 في المائة، ثم بورصة البحرين بنسبة 22.26 في المائة، وبورصة الكويت بنسبة 24.65 في المائة، فيما سجلت بورصتا بيروت وفلسطين أكبر التراجعات بنحو 59.03 و72.78 في المائة، على التوالي.

وفيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري لقيمة التداول الإجمالية، برزت سوق دبي المالي كأكبر مساهم إيجابي في التغير الكلي، حيث بلغت مساهمتها نحو 1.51 نقطة مئوية من إجمالي التغير المسجل خلال شهر فبراير 2026، مدفوعة بزيادة نشاط التداول على الأسهم القيادية، خاصة في قطاعي العقارات والبنوك، تلتها سوق أبوظبي للأوراق المالية بمساهمة بلغت نحو 1.46 نقطة مئوية، ثم بورصة مسقط بنحو 1.38 نقطة مئوية، إلى جانب مساهمات إيجابية محدودة من بورصات مصر وقطر وعمّان.

في المقابل، سجلت السوق المالية السعودية أكبر مساهمة سلبية في التغير الشهري لقيمة التداول بين البورصات العربية، حيث بلغت مساهمتها نحو 3.99 نقطة مئوية، نتيجة تراجع أحجام التداول في عدد من القطاعات في السوق، تصدرها قطاع المواد الأساسية بنسبة 18.4 في المائة، تلاه قطاعا البنوك والطاقة بنسبة 15.7 و12.3 في المائة، على التوالي، إلى جانب انخفاض التداول في قطاعات الاتصالات وتطوير العقارات والخدمات الاستهلاكية بنسب متفاوتة خلال نفس الفترة. كما ساهمت بورصة الكويت أيضاً في التراجع العام بمقدار 1.37 نقطة مئوية، إلى جانب مساهمات سلبية محدودة من بورصات الدار البيضاء والبحرين وفلسطين.

تعكس تطورات قيمة التداولات تغير مستويات السيولة في عدد من الأسواق المالية العربية، حيث ارتفعت مستويات النشاط في بعض الأسواق التي سجلت نمواً واضحاً في التداولات خلال شهر فبراير 2026، خاصة بورصة مسقط وسوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وهو ما يشير إلى تحسن نشاط المستثمرين وزيادة عمليات إعادة موازنة المحافظ الاستثمارية في هذه الأسواق. كما تأثر نشاط التداول في بعض الأسواق المالية بتغير تدفقات الاستثمار، ولا سيما في الأسواق التي تعتمد بدرجة أكبر على تعاملات المستثمرين المؤسسيين والأجانب مثل الأسواق المالية في السعودية وأبوظبي ودبي. ورغم التراجع الطفيف المسجل في إجمالي قيمة التداولات العربية خلال شهر فبراير 2026، إلا أن ارتفاع النشاط في عدد من الأسواق المالية، ولا سيما مسقط ودبي وأبوظبي وعمّان، يعكس استمرار تحسن مستويات السيولة وعمق التداول في بعض الأسواق العربية، ودورها في استقطاب الاستثمارات الإقليمية خلال الفترة الأخيرة.

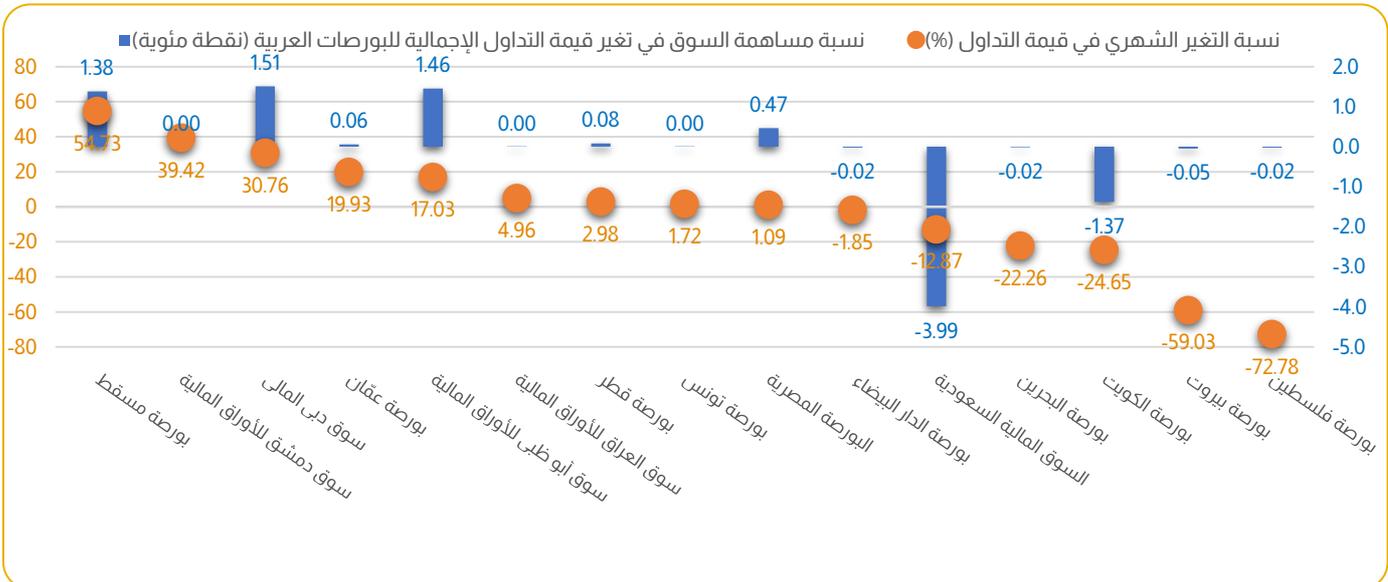
مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر يناير 2026	نهاية شهر فبراير 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة مسقط	2,174,679,958	3,364,852,444	1.38	54.73
سوق دمشق للأوراق المالية	2,865,484	3,995,051	0.00	39.42
سوق دبي المالي	4,220,501,244	5,518,684,052	1.51	30.76
بورصة عمان	253,325,804	303,803,342	0.06	19.93
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	7,356,977,855	8,610,036,284	1.46	17.03
سوق العراق للأوراق المالية	12,114,500	12,715,537	0.00	4.96
بورصة قطر	2,383,204,847	2,454,125,983	0.08	2.98
بورصة تونس	132,784,767	135,069,350	0.00	1.72
البورصة المصرية	36,996,875,138	37,401,123,804	0.47	1.09
بورصة الدار البيضاء	942,114,825	924,655,616	-0.02	-1.85
السوق المالية السعودية	26,666,570,604	23,233,767,441	-3.99	-12.87
بورصة البحرين	62,976,942	48,958,560	-0.02	-22.26
بورصة الكويت	4,797,153,310	3,614,566,401	-1.37	-24.65
بورصة بيروت	66,188,310	27,119,020	-0.05	-59.03
بورصة فلسطين	25,894,822	7,049,279	-0.02	-72.78
المعدل العام لقيمة التداول	86,094,228,411	85,660,522,162		-0.50

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية للبورصات العربية



أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

شهدت أحجام التداول في أسواق المال العربية ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر فبراير 2026، حيث سجلت معظم البورصات العربية زيادة في عدد الأوراق المالية المتداولة مقارنة بنهاية شهر يناير 2026. في هذا السياق، سجلت ثماني بورصات عربية ارتفاعاً في أحجام التداول مقابل تراجع في سبع بورصات أخرى.

وتصدرت بورصة مسقط البورصات العربية من حيث الارتفاع في أحجام التداول خلال شهر فبراير 2026 بنسبة بلغت نحو 38.55 في المائة، تلتها سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 22.49 في المائة، ثم البورصة المصرية بنسبة 18.96 في المائة. كما شهدت بورصة الدار البيضاء وسوق دبي المالي وسوق العراق للأوراق المالية ارتفاعاً تراوح بين 7.44 و16.13 في المائة، في حين سجلت بورصتا البحرين وقطر زيادات محدودة بلغت 7.16 و2.20 في المائة، على التوالي.

في المقابل، سجلت بعض الأسواق المالية تراجعاً في أحجام التداول خلال الشهر، حيث انخفضت التداولات في بورصة عَمَّان بنسبة 2.13 في المائة، تلتها السوق المالية السعودية بنسبة 8.51 في المائة، ثم بورصة تونس بنسبة 25.30 في المائة، وسوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 26.24 في المائة، وبورصة الكويت بنسبة 28.75 في المائة. كما سجلت بورصتا بيروت وفلسطين أكبر التراجعات بنحو 37.29 و63.15 في المائة، على التوالي.

ويعكس هذا التباين في أحجام التداول بين الأسواق المالية العربية اختلاف عمق الأسواق وهيكل المستثمرين فيها، إضافةً إلى تفاوت مستويات السيولة المؤسسية والمحلية. في هذا الإطار، ارتبط ارتفاع أحجام التداول في بعض الأسواق بزيادة النشاط على الأسهم القيادية، وخاصة في بورصة مسقط وسوق أبوظبي للأوراق المالية والبورصة المصرية، ولا سيما في قطاعات البنوك والخدمات المالية والطاقة التي تستحوذ عادةً على الحصة الأكبر من التداولات في عدد من الأسواق العربية وفقاً لبيانات البورصات الرسمية. في المقابل، يعكس التراجع المسجل في أسواق أخرى مثل السوق المالية السعودية وبورصة الكويت وبورصة تونس انخفاض وتيرة التداول على بعض الأسهم القيادية وتراجع نشاط المستثمرين، وهو ما يجعل أحجام التداول في الأسواق العربية أكثر حساسية لتحركات السيولة في عدد محدود من الشركات الكبرى المدرجة.

التغير الشهري في أحجام التداول للبورصات العربية (%)



المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق المالية	نهاية شهر يناير 2026	نهاية شهر فبراير 2026	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة مسقط	3,369,945,972	4,668,900,682	38.55
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	6,464,699,179	7,918,447,673	22.49
البورصة المصرية	31,275,156,792	37,206,234,528	18.96
بورصة الدار البيضاء	22,431,153	26,050,400	16.13
سوق دبي المالي	5,128,496,129	5,589,125,122	8.98
سوق العراق للأوراق المالية	13,227,978,772	14,212,711,122	7.44
بورصة البحرين	53,574,636	57,411,560	7.16
بورصة قطر	2,783,189,602	2,844,461,815	2.20
بورصة عمان	85,944,321	84,115,830	-2.13
السوق المالية السعودية	4,955,960,570	4,534,414,485	-8.51
بورصة تونس	27,614,005	20,627,305	-25.30
سوق دمشق للأوراق المالية	11,607,165	8,560,939	-26.24
بورصة الكويت	5,045,465,653	3,594,974,450	-28.75
بورصة بيروت	1,392,012	872,907	-37.29
بورصة فلسطين	12,532,236	4,618,644	-63.15

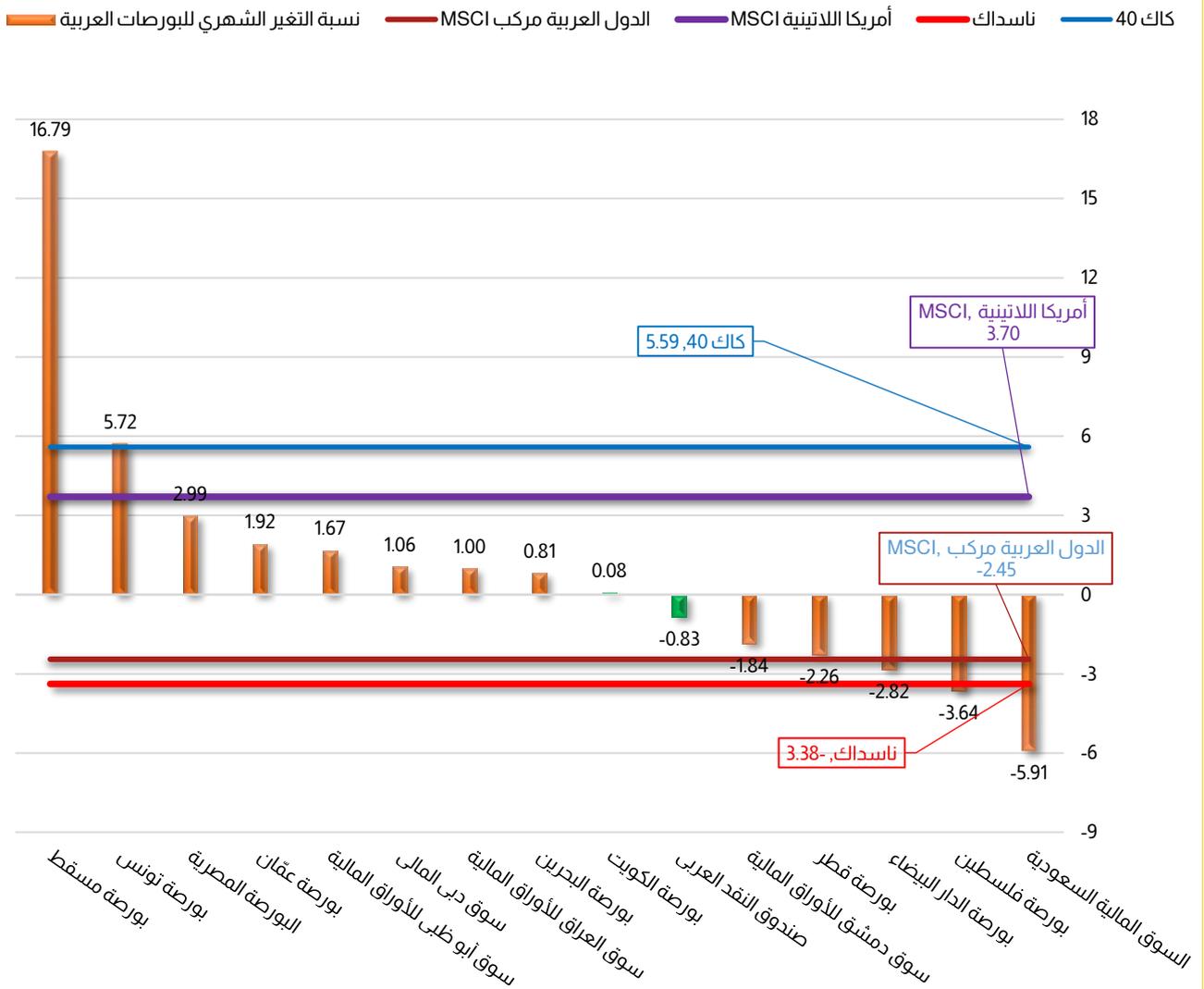
المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنةً مع الأسواق المتقدمة والناشئة

نسبة التغير الشهري (%) - فبراير 2026	السوق المالية
16.79	بورصة مسقط
10.37	نيكاي
6.72	فوتسي
6.15	آسيا MSCI
5.72	بورصة تونس
5.59	كاك 40
3.70	أمريكا اللاتينية MSCI
2.99	البورصة المصرية
1.92	بورصة عجمان
1.67	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
1.06	سوق دبي المالي
1.00	سوق العراق للأوراق المالية
0.81	بورصة البحرين
0.17	داو جونز
0.08	بورصة الكويت
-0.83	صندوق النقد العربي
-0.87	ستاندرد أند بورز
-1.52	أوروبا MSCI
-1.84	سوق دمشق للأوراق المالية
-2.26	بورصة قطر
-2.45	الدول العربية مركب MSCI
-2.82	بورصة الدار البيضاء
-3.38	ناسداك
-3.64	بورصة فلسطين
-5.91	السوق المالية السعودية
-6.14	مورجان ستانلي

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والناشئة والبورصات العربية.

نسبة التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسعار المحلية بالبورصات العربية مقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة (%)



مصطلحات مختارة للأسواق المالية

ما قبل التداول Pre-Trading

المرحلة الأولى من دورة التداول على مستوى دفتر الأوامر المركزي، وهي تسمح للمشاركين بالاطلاع على السوق. ويمكن لمراقبة السوق أن تتدخل لإعداد الحصة. وستكون الأوامر الموجودة في السوق ذات أجل الصلاحية المحدد أو ذات الصلاحية حتى السحب متوفرة في دفاتر الأوامر، ولا يسمح بإدخال الأوامر أو تعديلها أو إلغاؤها.

التحديد الافتتاحي Opening Auction Call

خلال هذه المرحلة، يقوم المشاركون بنقل الأوامر للسوق، حيث يتم إدخالها في دفتر الأوامر دون التسبب في أي عمليات. يمكن تعديل هذه الأوامر أو إلغاؤها. ويتم حساب سعر نظري ونشره بصورة دائمة كلما تم إدخال أمر أو تعديله أو إلغاؤه. وعند الافتتاح، يتم تقابل الأوامر المتاحة بالنسبة لكل أداة مالية على مستوى الدفتر، كما تتم عملية التسعير، إذا سمح بذلك هذا التقابل.

التداول المستمر Regular Trading

بعد الافتتاح وحتى بداية التحديد الختامي، يتم تنفيذ الأوامر بصورة مستمرة، بحيث يمكن للمشاركين إدخال الأوامر أو تعديلها أو إلغاؤها. ويتجسد التداول المستمر في تقابل كافة الأوامر كلما تم إدخالها في دفتر الأوامر، وفي تحديد سعر فوري لكل أداة مالية وتنفيذ العمليات، إذا سمح بذلك هذا التقابل.

التحديد الختامي Closing Auction Call

خلال هذه المرحلة، يقوم المشاركون بنقل الأوامر للسوق، حيث يتم إدخالها في دفتر الأوامر دون التسبب في أي عمليات. ويمكن تعديل هذه الأوامر أو إلغاؤها. ويتم حساب سعر نظري ونشره بصورة دائمة كلما تم إدخال أمر أو تعديله أو إلغاؤه. وعند الإغلاق، يتم تقابل الأوامر المتاحة بالنسبة لكل أداة مالية على مستوى الدفتر (عملية البيع تقابلها عملية شراء)، كما تتم عملية التسعير، إذا سمح بذلك هذا التقابل.

حساب ونشر سعر الإغلاق Closing Price Publication

خلال هذه المرحلة، لا يسمح بإدخال وتعديل الأوامر. وتستمر عموماً لمدة دقيقة واحدة، كما تسمح بحساب ونشر سعر إغلاق يخص كل أداة مالية.

صندوق النقد العربي

ARAB MONETARY FUND

دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص. ب. 2818، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae>